البعد الدولي لجهود التعاون المتعدد الاطراف في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[∇]

The International Dimension of Multilateral Cooperation Efforts in Combating Transnational Organized Crime

أ.د. أسامة مرتضى باقر السعيدي* الدكتور. عقيل نعمه راضي الياسري**

الملخص:

ان موضوع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، اصبح يحظى باهتمام المجتمع الدولي، منذ عدة عقود، نظرا لحجم المخاطر المرتبطة بالجرائم ، المشـــمولة بهذا التصـــنيف. اخذت الدول تتعاون فيما بينها ، ثنائيا، وبصـــيغة متعددة الاطراف ، وعبر منظمات دولية حكومية ، ومنظمات غير حكومية ، من اجل لجم الجريمة المنظمة عبر الوطنية. يهتم البحث، بدراســـة : التعاون الدولي، والهدف منه : الحد من الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

الكلمات المفتاحية : الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الجهد الدولي، الانتربول ، المنظمات الدولية، المنظمات الاقليمية

Abstract:

The issue of transnational organized crime has received the attention of the international community for several decades, due to the size of the risks associated with crimes included in this classification.

Countries have begun to cooperate with each other, bilaterally, in a multilateral manner, and through international governmental and non-governmental organizations, in order to curb transnational organized crime.

The research is concerned with studying: international cooperation, and its goal: reducing transnational organized crime.

Keywords:Crime, transnational organized crime, international effort, Interpol, international organizations, regional organizations

∇ تاريخ التقديم : 2024/1/13 تاريخ القبول: 2025/3/9 تاريخ النشر: 2025 /3/31

* كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين dr.osama@nahrainuniv.edu.iq

** ضابط برتبة عقيد في وزارة الداخلية العراقية / استاذ محاضر في كلية الشرطة aqeel.pip22@ced.nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المقدمة:

عدت الجريمة المنظمة عبر الوطنية من بين الموضـــوعات المهمة في حقل العلوم الســـياســـية عموما وبضـــمنه العلاقات الدولية، نظرا لحجم مخاطر تلك الظاهرة على الدول والمجتمع الدولي بكل القضـــايا والموضوعات المطروحة واهمها الصحة العامة والاستقرار والشق المالي وغيره.

اخذا الدول تهتم بهذه الظاهرة وتقوم بتجريمها ، وعقدت اتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف للحد منها، واوكلت مهمة التعاون بشـانها الى الامم المحدة والانتربول (منظمة الشـرطة الجنائية الدولية)، الى جانب اهتمام المنظمات الاقليمية بها.

سـنُناقش في هذا البحث الدور المحوري للجهود التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ذات البعد الدولي الحكومية وغير الحكومية المباشـــرة وغير المباشـــرة، من خلال المعاهدات الثنائية والمُبادرات الدبلوماسـية في تعزيز التعاون الدولي لِمُكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وسـنسـتكشـف أدوات التعاون العملي والتقني التي تُســتخدم على هذا المســتوى، مثل تبادل المعلومات الاســتخباراتية، والتدريب المُشترك، وتنفيذ العمليات المُشتركة.

أهمية البحث:

ان اهمية البحث في هذا الموضـــوع انما تكمن في مخاطر الظاهرة ، وبحث الدول عن الرفاه والاســتقرار في بيئتها الداخلية والخارجية. كما انه من رحاب الجهود العالمية لِمُكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واسـتكشـفنا دور المنظمات الدولية في وضـع المعايير وبناء الأطر القانونية وتعزيز التعاون الدبلوماسـي، ننتقل في هذا الموضوع إلى خصوصية الجهود الدولية في التعاون الدولي كمستوى ثاني من الجهود فبينما تُركز الجهود العالمية على رسم صورةٍ شاملةٍ لِلتّصدي لِهذه الظاهرة، فإنَّ الجهود الدولية تُعنى بِ تفاصيل هذه الصورة وخصوصية كل دولة.

اهداف البحث :

ان الهدف الرئيسـي هو : تحليل البعد الدولي لجهود التعاون متعدد الأطراف في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتقييم فعالية هذه الجهود في الحد من مخاطرها.

اشكالية البحث:

ينطلق البحث من إشـكالية رئيسـة مفادها : كيف اثرت الجهود المتعددة الاطراف في الحد من مخاطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية؟

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وللاجابة عنها عن طريق عدة تساؤلات و هي: ما هي الجهود الدولية الحكومية المباشرة وغير المباشرة لمكافحة تلك الجريمة؟ ما هي الجهود الغير حكومية لمكافحة تلك الجريمة؟ ما تقييم الجهد المتعدد الاطراف للحد من تلك الجريمة؟

فرضية البحث:

يفترض البحث ان تكامل وتنوع الجهد الدولي انما سيقلص قدرة منظمات الجريمة المنظمة عبر الوطنية على القيام بأنشطتها.

منهجية البحث :

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يصف بالتفصيل جهود التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بمختلف أبعادها، ويُحلل تأثير الديناميكيات السياسية والعوامل المختلفة على فعالية هذه الجهود، مستخدمًا أمثلة ودراسات حالة لتوضيح النقاط الرئيسة.

هيكلية البحث :

يناقش هذا البحث البُعد الدولي لجهود التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ضمن أربعة محاور رئيسة، وهي: أولًا: الجهود الدولية الحكومية المباشرة (المعاهدات والاتفاقيات والمبادئ الدبلوماسية)، وثانيًا: الجهود الدولية الحكومية غير المباشرة (التنمية، الحكم الرشيد، الأمن ومكافحة الإرهاب)، وثالثًا: الجهود الدولية غير الحكومية (الإعلام، التعليم، القطاع الخاص)، ورابعًا: تقييم جهود التعاون مُتعدّد الأطراف ونظرية الاستجابة التعاونية الدولية.

أولاً_ الجهود الدولية الحكومية المباشرة

تمارس جهود التعاون الدولي الحكومية ذات البعد الدولي المباشر عن طريق الدول ، في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، من خلال: التعاون الثنائي، أو متعدد الأطراف، أو وفقا للمبادئ الدبلوماسية، والتي غالبا ما تتخذ اشكال المعاهدات– الثنائية أو متعددة الأطراف ، والمبادئ الدبلوماسية، ويمكن بيان ذلك عن طريق:

1 . المعاهدات الثنائية ومتعددة الأطراف:

تُعد المعاهدات الثنائية ومتعددة الأطراف، أدوات حيوية في تعزيز التعاون الدولي، اذ اشارت معاهدة فنيا لقانون المعاهدات لعام 1961 والتي اقرت في عام 1969، ودخلت حيز التنفيذ عام 1980، في ديباجتها بان المعاهدات الدولية تعد سبيلا لتطوير التعاون السلمي، بين الدول، وعرفت المعاهدة بناء على ما جاء

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بالمادة (2) الفقرة (أ)، بانها: الاتفاق الدولي المعقود ما بين الدول في صـــيغة مكتوبة، والذي ينظمه القانون الدولي، سواء تضمنته وثيقة واحدة أو وثيقتان متصلتان أو أكثر ومهما كانت تسميته الخاصة [1]، وفي السياق ذاته تصنف الاتفاقية، المعاهدات الدولية الى: المعاهدات الثنائية: التي تعقد ما بين دولتين، والمعاهدات الجماعية متعددة الأطراف: تعقد بين ثلاث دول أو أكثر[2]، ولابد من الإشـــارة إلى الغرض العام من تلك الاتفاقيات، لا يتعدى كونه لتحقيق مصالح واهداف مشتركة، أو مواجهة تحدي مشترك، أو تكميله لتنفيذ التزامات يقرها القانون أو المجتمع أو المعاهدات الدولية، وبما ان الجريمة المنظمة عبر الوطنية كما اســلفنا انها تمثل تحدي عالمي يهدد امن الدول واحيانا بقائها، فضـــلا عن وجود معاهدات دولية توكد على ضـــرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضـــع الاليات واتخاذ التدابير المناســـبة لتنفيذ تلك المعاهدات، شـــرعت الدول إلى القيام بتلك الجهود التعاونية ذات البعد الدولي المحض بنشـــاء اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،سنبين تلك الجهود وفق ما يلي:

أ. الاتفاقيات الثنائية:

دابت الدول فيما بينه على وضـــع اليات وتدابير تعكس جهودها التعاونية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عن طريق ابرام اتفاقيات ثنائية غالبا ما تنظم الإجراءات الفنية فيما يخص الجانب الإجرائي القانوني والقضائي تضمنت،جوانب متعددة منها، الاتفاقيات المتعلقة بتنفيذ نظام تسليم المجرمين الذي جاء في المادة (16) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام02000: تسـهيل عملية تسـليم المجرمين بين الدول لمحاكمتهم على الجرائم التي ارتكبوها [3]، والاتفاقيات المتعلقة بنظام المســـاعدة القانونية المتبادلة، كما ورد في المادة (18) من المعاهدة انفت الذكر، حول تبادل المعلومات والأدلة بين الدول، وتنفيذ الإجراءات القانونية نيابة عن دولة أخرى[4]، والاتفاقيات المتعلقة بنظام مصادرة الأصول الذي يعمل على تسهيل مصادرة الأصول والأموال الناتجة عن الجريمة المنظمة، اذ أشـــارت الاتفاقية إلى ذلك في المواد (12) و(13) و(14) [5]، وتجســـد ذلك إلى جهود ثنائية ما بين الدول، فعلى سبيل الذكر ما قام به العراق من جهود ثنائية على صعيد الدول المجاورة فيما يخص التعاون القضـــائي والقانوني لتنفيذ نظام نظام تســـليم المجرمين، والمســـاعدة القانونية، أتفاقية تســـليم المتهمين

(1)United Nations, Vienna Convention on the Law of Treaties of 1969, Article (40),p 10
(2)Ibid ,Article (2-A), p1
(3)Ibid, Article (16),p 10
(4)Ibid, Article (18), p 10
(5)Ibid, pp, (12,13 ,14), (p 10

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

والمحكوم عليهم ما بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية الاســلامية الإيرانية لعام 2012 [1]، اما على الصــعيد الدولي الثاني معاهدة تسـليم المجرمين المعقودة بين العراق وجمهورية الولايات المتحدة الأميركية عام 1932[2].

ب. الاتفاقيات متعددة الأطراف:

إلى جانب الجهود الثنائية المباشـــرة ما بين الدول، تبرز الجهود الإقليمية كآلية هامة لتعزيز التنســـيق وتطوير استراتيجيات مشتركة لمكافحة هذه الجرائم العابرة للوطنية، فهي تسمح للدول في منطقة جغرافية محددة بتنســيق جهودها وتطوير اســتراتيجيات مشــتركة لمواجهة التحديات الإقليمية الخاصــة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، تتجلى هذه الجهود في إطار اتفاقيات متعددة الأطراف ومنظمات إقليمية كمجلس وزراء الداخلية العرب، ومنظمة اليروبول، ومنظمة الافربول، ومنظمة الدول الامريكية، تعمل على تسهيل التعاون في مجالات تسليم المجرمين، والمساعدة القانونية المتبادلة، ومصادرة الأصول ومن الأمثلة على ذلك:

1).مجلس وزراء العدل العرب:

أسـهمت الدول العربية ممثلة في مجلس وزراء العدل العرب كونه احد المجالس الوزارية المتخصصة في جامعة الدول العربية [3]، الذي يعمل على تعزيز التعاون العربي في المجال القانوني والقضـــائي [4]، والذي عمل على تنفيذ الإعلان الصادر من الموتمر العربي الأول لمجلس وزراء العدل العرب المنعقد في الرباط عام 1977، وتجســد ذلك في اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضــائي عام 1983، بكونها احد الاطر لتعزيز التعاون القضائي في المجالات الجنائية، بما في ذلك تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة[5]، وفي مجال مصـــادرة أصـــول الناتجة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية فقد شـــرع الاتفاقية العربية لمكافحة غســـل الأموال وتمويل الإرهاب عام 2010، التي تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال

(1) وزارة العدل لجمهورية العراق، جريدة الوقائع العراقية، أتفاقية تسليم المتهمين والمحكوم عليهم بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية الاسلامية الإيرانية، العدد 4258، 2012، ص 18.

(2) هيئة النزاهة لجمهورية العراق، الاطر التشريعية العراقية للشفافية ومكافحة الفساد، الصكوك والمعاهدات الدولية - الاتفاقيات التي صادق العراق عليها أو انضم اليها، معاهدة تسليم المجرمين المعقودة بين العراق وجمهورية الولايات المتحدة الأميركية عام 1932، تاريخ الدخول: 5/6/ 2024، على الرابط: https://nazaha.iq/legislation_list.asp?typ=p3&type=1922

(3) جامعة الدول العربية، المجالس التخصصية، مجلس وزراء العدل العرب، النظام الأساسي، المادة (1)، ص1

(4) المصدر نفسه، المادة الثانية،ص1.

(5) جامعة الدول العربية، اتفاقية الرياض للتعاون القضائي مابين الدول العربية، 1983، ص 8

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك مصادرة الأصول، من خلال وضع آليات لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود[1].

2).الاتحاد الأوروبي –منظمة اليوروبول–:

ومن الجهود المتعددة الأطراف ذات البعد الإقليمي ما تقوم به وكالة إنفاذ القانون التابعة للاتحاد الأوروبي –اليوروبول – التي تمثل احدى الأجهزة الرسمية التابعة للاتحاد الاوربي، اذ يعد المنظمة التي تتعامل مع الاستخبارات الجنائية. هدفها تحسين الفعالية والتعاون بين السلطات المختصة في الدول الاوربية الأعضاء في منع ومكافحة الجريمة المنظمة الدولية الخطيرة [2]، وهو يعمل على تنفيذ الاتفاقية الأوروبية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية لعام 1959، اذ تسهل تقديم المساعدة القانونية المتبادلة في الحصول على الأدلة والاستماع إلى الشهود[3]، فضلا عن ماجاء اتفاق ماسترخت عام 1997 المتعلق بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في المادة (4) التي تنص على تشكيل لجنة عرفت فيما بعد بلجنة المادة (4)، تعمل على تنسيق الجهود ما بين دول الاتحاد واحده من مهامها هو التعاون القضائي التي من ضمنها تسليم المجرمين وتبادل المساعدة القضائية[4]، بالإضافة إلى ذلك، قرار الإطار لمجلس الاتحاد الأوروبي بشأن الأمر بالقبض الأوروبي وإجراءات تسليم المجرمين بين الدول الأعضاء لعام 2002، الذي يبين إجراءات تسليم المجرمين بين دول الاتحاد، مما يعزز فعالية مكافحة الجريمة المنظمة[5].

3) منظمة الوحدة الافريقية:

توكد اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لمنع ومكافحة الفساد" عام 2003، في المواد: (4) و(5) و(6) و(7) على أهمية التعاون القضائي والمساعدة القانونية وتسليم المجرمين والمساعدة القانونية في مكافحة

(1) جامعة الدول العربية، مجلس وزراء الداخلية العرب، الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عام 2010، ص12

(2) Ram Vig Laga, Europol fact sheet, Europol, Europol fact sheet Europol (QL-64-05-975-EN-D), European Publications Office, Issue (47), 2005, p. 1

(3) Council of Europe, European Convention on Mutual Assistance in Criminal Matters 1959, European Treaty Series - No. 30, Strasbourg.

(4) محسن عبد الحميد احمد، التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية، اكاديمة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 257.

(5) European Union, Framework Decision of the Council of the European Union on European Arrest Orders and Extradition Procedures between Member States (2002), Official Journal of the Union, No. 190 (2002/584/JHA), 18.7.2002, p. 1-20

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الفساد ومصادرة وتجميد أو حجز الممتلكات المتحصلة من جرائم فساد [1]، فضلا عن بروتوكول التعاون في مجال الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2004، يلزم الدول الأطراف بالتعاون في مكافحة الجريمة المنظمة، بما في ذلك تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة، كما تعزز اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ذات الصلة، بما في ذلك مصادرة الأصول [2].

4) .منظمة الدول الأمريكية:

تعمل منظمة الدول الأمريكية على تعزيز التعاون بين دول الأمريكتين في مكافحة الجريمة المنظمة. وتسهل الاتفاقية الأمريكية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية لعام 1992، تلزم الدول الأعضاء بموجب المادة (2) من الاتفاقية بصدد تقديم المساعدة المتبادلة وتسليم المجرمين [3]، كما تعزز الاتفاقية الأمريكية لمكافحة الفساد (1996) التعاون في مجال مكافحة الفساد، بما في ذلك مصادرة الأصول [4].

اما فيما يخص جهود التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ذو الطابع الدولي المباشر، فانه يتجاوز الجانب الاجرائي، ليشمل تعاونًا عمليًا ما بين أجهزة إنفاذ القانون، تجسد ذلك ثلاث اليات رئيسة لهذا التعاون وهي:

- **فرق العمل المشتركة:** تُشكل فرق العمل المشتركة آلية فعالة للتحقيق في قضايا الجريمة المنظمة التي تمتد عبر الحدود الوطنية. تتكون هذه الفرق من ضباط إنفاذ القانون من الدول المعنية، وتعمل معًا لتبادل المعلومات، وتنسيق التحقيقات، وتخطيط العمليات المشتركة. تسمح فرق العمل المشتركة بتوحيد الخبرات والموارد، وتجاوز العقبات القانونية والإدارية التي قد تعيق التعاون بين الدول [5]، ونذكر مثلا على ذلك عملية "الثعبان المزدوج"، هي عملية مشتركة بين الصين وميانمار ولاوس وتايلاند استهدفت

(1) African Union, African Union Convention on Preventing and Combating Corruption. Articles (4), (5), (6), (7), (2003), pp. 5-8
(2) African Union, African Union Convention on Preventing and Combating Terrorism: Articles: (5), (6), (2004), p. 8
(3) Organization of American States. American Convention on Mutual Legal Assistance in Criminal Matters (1992): Article: 2, ,p3
(4) Organization of American States. Inter-American Convention against Corruption of 1996: Article: 2, notation (B-58), p 15
(5) Deflem, Mathieu. Global rule of law or global rule of law? International police cooperation and combating terrorism. Annals of the American Academy of Political and Social Science, 2006, (1): 603, p. 12

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

شبكات الاتجار بالبشر والمخدرات في منطقة المثلث الذهبي، أسفرت العملية عن اعتقال مئات الأشخاص وإنقاذ العديد من ضحايا الاتجار بالبشر[1].

- **تبادل المعلومات الاستخباراتية:** يُعتبر تبادل المعلومات الاستخباراتية عن أنشطة الجريمة المنظمة أمرًا حيويًا للكشف عن الجرائم، وتحديد هوية المجرمين، وتعطيل عملياتهم. يمكن أن تشمل المعلومات الاستخباراتية بيانات عن تحركات المجرمين، وشبكاتهم، وأساليبهم، ومصادر تمويلهم. توجد العديد من القنوات لتبادل المعلومات الاستخباراتية، بما في ذلك الارتباط الشرطي، وشبكات الاتصال الآمنة، والمنظمات الإقليمية[2]، ونستشهد على ذلك ما تقوم به منظمة يوروبول (Europol) اذ تقوم بدور مهم في تسهيل تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول الأعضاءفي الاتحاد الأوربي، اذ يوفر منصة آمنة لتبادل المعلومات وتحليلها، وتُنسق العمليات المشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة [3].
- **التعاون في مجال التدريب وبناء القدرات:** يساعد التعاون في مجال التدريب وبناء القدرات على تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون في الدول المختلفة لمكافحة الجريمة المنظمة، يمكن أن يشمل هذا التعاون برامج التدريب، وتبادل الخبرات، والمساعدة التقنية [4]، تُقدم ألمانيا برامج تدريبية لأجهزة إنفاذ القانون في دول أوروبا الشرقية في مجالات التحقيق الجنائي، ومكافحة الفساد، وحماية الشهود.

على الرغم من ان الاتفاقيات الثانية ومتعددة الاطرف تمثل جهود للتعاون الدولي وتمثل الادراك بان الجريمة المنظمة عبر الوطنية لايمكن التصدي لها بفعالية الا عن طريق التعاون مابين الدول، إبرام الاتفاقيات كونها مهدت الطريق لتنسيق الجهود [5]، وفي الوقت ذاته انتقلت جهود التعاون الدولي من حيز الاماني والأفكار والكتابات إلى واقع الاتفاقيات الثانئية ومتعددة الأطراف، التي كانت غالبا ما تنظم علاقات الدول في قضايا الصراع، واثبت حقيقه وهي إمكانية التعاون مابين الدول في المسائل الجنائية،

(1) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Transnational Organized Crime in Southeast Asia: Evolution, Growth and Impact, 2019, p. 17

(2)Moises Naim, Illicit: How Smugglers, Traffickers, and Counterfeiters Hijack the Global Economy, Doubleday. Anchor Books, a division of Random House, Inc., New York, 2005, p. 92

(3)Europol, Regulation (EU) 2022/991 of the European Parliament and of the Council of 8 June 2022 amending Regulation (EU) 2016/794, p. 27

(4)Sheptycki, James. "Postmodern power and transnational policing: Democracy, police ethics, and responding to global security." Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), Working Paper Series No. 19 (2002). p. 87

(5) مجموعة الأدوات لمكافحة الاتجار بالاشخاص، البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الأمم المتحدة، 2007، ص ص 46 – 47.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ولكن ان الاتفاقيات الثنائية تمثل احدى وسائل التعاون مابين الدول وبالتالي يجبر الدول على الاعتماد بشبكة من الاتفاقيات عادة ما تكون غير متكاملة ومن ثم غير فعالة لان النهج الثاني للاتفاقيات قد يتاثر بالعوامل التاريخية والسياسية والدبلوماسية التي تربط مابين دولتين، فضلا عن ما يتعلق باختلاف الأنظمة والتقنيات القانونية، بشكل الذي يجعل يجعل الدولة تضطر فيما يخص التعامل مع ملف واحد ان تقوم بتكيف أنظمتها القانونية مع تلك الأنظمة لغرض تحقيق التعاون[1]،وان ميزة الاتفاقيات الثنائية تتجسد في إمكانية التكيف حسب الاحتياجات الضرورية للدول المعنية، ويمكن توسيع نطاقها أو تعديلها أو انهائها بسهولة نسبية، بشكل قابل للتكيف مع مصالح الدولتيين، اما الجانب السلبي تتصف بانها اثناء المفاوضات مستويات الانفاق تكون مرتفعة، مما يشكل عائقا امام الدول النامية أو الصغيرة التي لا تستطيع تحمل تكاليف البرنامج التفاوضي واسع النطاق [2]. والسبب الرئيس في الاهتمام بالاتفاقيات الثنائية رغم علاته التي ذكرنها يعود في الأصل إلى عدم التفات المجتمع الدولي لوضع الية دولية معيارية للمحاكمة الجرائم عبر الوطنية ذات الخطورة كجرائم الاتجار الدولي غير المشروع بالمخدرات واقتصارها على الجرائم المنظمة على الرغم من انها تهدد الامن والسلم الدوليين، لذلك تظطر الدول أحيانا إلى ابرام اتفاقيات ثنائية لسد النقص [3]، اما النهج المتعدد الأطراف للاتفاقيات لجهود التعاون الدولي يتميز بالقدرة على دمج الأساليب المختلفة للتعاون مابين الدول يسمح بالاستخدام الكامل أو بالتناوب لتلك الأساليب، بشكل الذي يمكن تبنيه على المستوى الوطني والإقليمي والدولي عند وجود وثيقة شاملة لذلك يعد نهج مقبولا [4].

2_ جهود المبادئ الدبلوماسية:

في غياب اتفاقيات رسمية تنظم مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للوطنية، تلجأ الدول إلى المبادئ الدبلوماسية كإطار أساسي لتعزيز التعاون وتنسيق الجهود بينها. تُشكل هذه المبادئ، مثل المعاملة بالمثل، والمساواة في السيادة، وحسن الجوار، جسرًا للتواصل والعمل المشترك لمواجهة التحديات الأمنية

(1) محمود شريف بسيوني، غسيل الاموال: الاستجابات الدولية وجهود المكافحة الإقليمية والوطنية، ص 42.

(2) Joutsen,M. (2014). International Instruments on Cooperation in Responding to Transnational Crime in Reichel,P. & Albanese, J. (Ed.) The handbook of TransnationalCrime and Justice (p. 304).United Kingdom, SAGE Publications, Inc.

(3)أشرف محمد لاشين، النظرية العامة للجريمة الدولية دراسة تحليلية التاصيلية، مصدر سابق، ص506 ومابعدها.

(4)المصدر نفسه، ص506 ومابعدها.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

العابرة للحدود. في هذا القسم، سنستكشف دور هذه المبادئ في تسهيل التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، حتى في غياب الإطار القانوني الرسمي، من أهم هذه المبادئ هي:

أ. مبدأ المعاملة بالمثل(Reciprocity):

يُعد مبدأ المعاملة بالمثل من المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، وهو يقوم على مبدأ "أعطِ وأخذ"، حيث تقدم كل دولة للآخر ما تتوقع الحصول عليه في المقابل [1]، لا يشترط أن تكون المعاملة المقدمة متطابقة تمامًا، ولكن يجب أن تكون متكافئة من حيث القيمة والأهمية، لذلك يعد أداة مرنة وفعالة ويساعد على خلق بيئة من الثقة والتعاون بين الدول [2]، وفي سياق جهود التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للوطنية، يودي هذا المبدأ دورًا حاسمًا في تعزيز التعاون الدولي، حيث يشجع الدول على تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق التحقيقات، وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المجرمين، ويمكن ان نصف تعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع كولومبيا في مكافحة تجارة المخدرات، حيث قدمت الولايات المتحدة الدعم اللوجستي والتدريب للقوات الكولومبية، مقابل تعاون كولومبيا في اعتقال وتسليم كبار تجار المخدرات[3]،جاء وفق هذا المبدأ.

ب. مبدأ حسن الجوار (Good Neighborliness):

توكد الأمم المتحدة على مبداء حسن الجوار في ميثاقها وفق ما ورد في ديباجته الميثاق وهي تورده بمعناه الواسع في المادة (74) [4]،وكذلك ما جاء في المادة 8 الفقرة هـ، من إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول عام 1970، يدعو فيه الدول إلى العيش معًا في سلام كجيران جيدين [5]، باعتباره من المبادئ الأساسية في العلاقات الدولية، لذلك اضحى من الالتزامات الأخلاقية التي تتمسك بها بعض الدول في علاقاتها الخارجية[6]، اذ يُبنى هذا المبدأ على فكرة أن الدول المتجاورة تربطها مصالح مشتركة وأهداف أمنية متشابهة،، حيث يؤدي إلى تداخل المصالح الأمنية

(1)Malcolm Nathan Shaw(2008). *International Law* (6th ed.). Cambridge University Press.p127

(2)Ian Brownlie(2008). *Principles of Public International Law* (7th ed.). Oxford University Press.p432

(3)Naim, M. (2005). *Illicit: How Smugglers, Traffickers, and Counterfeiters Hijack the Global Economy*. Doubleday.p122

(4) الأمم المتحدة، الديباجة، المادة 74.

(5) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول عام 1970، رقم الوثيقة (A/RES/2625%20(XXV)).

(6) ناظم عبد الواحد جاسور، موسوعة علم السياسة،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2009،ص171

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

والتحديات المشـــتركة والقرب الجغرافي ما بين الدول، من تنســـيق جهودها في مكافحة الجريمة المنظمة بشكل أكثر فعالية، من خلال تبادل المعلومات وتنفيذ عمليات مشـتركة'يشـجع هذا المبدأ الدول المتجاورة على التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة التي تؤثر على أمنها واسـتقرارها المشـترك. يتجسـد هذا المبدأ في إنشاء لجان مشتركة، وتنفيذ دوريات حدودية مشتركة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية حول الأنشطة الإجرامية عبر الحدود، تعاون دول جنوب شـــرق آســـيا في إطار مبادرة "عملية باتايا" لمكافحة الاتجار بالبشـر وتهريب المخدرات في المنطقة [1]، فضـلا عن غيرها من المبادى الدبلوماسـية التي نصـت عليها المواثيق والاتفاقيات والاعلانات والصـــكوك الدولية التي تدعو إلى تقاســـم المســـؤولية العالمية لمواجهة التحديات المشـتركة، بما في ذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية. تُظهر المبادئ الدبلوماسـية قدرتها على توفير إطار فعال للتعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، حتى في غياب اتفاقيات رســـمية. فهي تعزز الثقة والتفاهم بين الدول، وتشـجع على تبادل المعلومات والخبرات، وتسـهل تنسـيق الجهود لمواجهة التحديات الأمنية المشـتركة. وبالتالي، فإن تطبيق هذه المبادئ يُعد أمرًا حاسـمًا لبناء جبهة موحدة ضـد الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

وبناءًا على ما تم الإشـارة أليه في هذا الموضـوع، تعمل المعاهدات الثنائية ومتعددة الأطراف على تحفيز الدول لِلمُشاركة في مُكافحة الجريمة المُنظّمة عبر الوطنية، لِأَنّ هُناك التزامًا قانونيًا بِـــالِتعاون والِامتثال لِلقواعد الِمشـتركة، وهذا يُسـاهم في زيادة "حساسـية" الدول تجاه مُخاطر الجريمة المُنظّمة لأَنّ الِفشـل في الِالتزام بِهذه الِاتفاقيات قد يُؤدّي إلى عقوبات دولية، وبالتالي تَحفيز الدول بالِقدرة على التّغيير والتّأثير في سلوكها وتَبنّي استراتيجيات أكثر فعاليةً لِمُكافحة الجريمة المُنظّمة عبر الوطنية من خلال الِالتزام بِ الِقواعد والِمعايير الدولية المُتفق عليها، فضـــلًا عن، ان الجهود الدبلوماســـية عن طريق مبادئها، مثل المعاملة بالِمثّل، وحسن الِجوار في تَشجيع الدول على التّعاون لِـــمُكافحة الجريمة المُنظّمة وتَحفيزها على التّغيير في سـلوكها؛ فالِدول تُدرك أَنّ الِتعاون يُسـاهم في ضـمان الأمن الِمشـترك، اذ تُعزّز هذه الِمبادئ من قدرة الدول على التّغيير والتّأثير من خلال تَشـجيع الِتّواصـل وتَبادل الِمعلومات والِتعاون الِمشـترك بين الِدول لِـ مُواجهة مُخاطر الجريمة المُنظّمة عبر الوطنية.

(1) UNODC. (2019). Transnational Organized Crime in Southeast Asia: Evolution, Growth and Impact, p. 15 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ثانياً_ الجهود الدولية الحكومية غير المباشرة

يركز التعاون المباشر بين الدول على مواجهة الجريمة المنظمة بشكل مباشر، تتجه الجهود غير المباشرة نحو معالجة الأسباب الجذرية التي تسهل انتشارها. سنستعرض في هذا الموضوع تلك الجهود في ثلاثة مجالات رئيسة للتعاون غير المباشر وهي: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الحكم الرشيد، والأمن ومكافحة الإرهاب، لان هناك ترابطًا وثيقًا بين هذه الأوجه الثلاثة. فالتنمية تُعزّز من الحكم الرشـــيد، وبالتالي يسهم في تحقيق الأمن. ويمكن مناقشة ذلك عن طريق الاتي:

1. التعاون في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يعد التعاون الدولي دعامة أساسية من دعائم واستقرار النظام الدولي، إذ بدونه لا يتصور تحقيق انتظام في سير العلاقات الدولية ولا تنشيط لمجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولن تصل الجهود الدولية نحو تعزيز هذه العلاقات في مختلف المجالات إلى أهدافها، لذا فأن التعاون الدولي هو الأســـاس لقيام التنظيمات الدولية في صورتها الحديثة. [1] تعد التنمية الاجتماعية والاقتصادية ركيزةً أساسيةً في مُكافحة الجريمة المُنظّمة عبر الوطنية، فأحد أهمّ أســـباب نشـــوئها وتفاقمها هو الفقر، والبطالة، وانعدام الفُرص، وغياب العدالة الاجتماعية، فهي تمثل العوامل الرئيســـية التي تدفع بالناس نحو الانخراط في أنشـــطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، من خلال التعاون في مجال التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية، يمكن للدول أن تخلق فرصًا اقتصادية للناس، وتُحسن مستويات معيشتهم، وتُعزز التماسك الاجتماعي، وبالتالي تقلل من دوافع الانخراط في الجريمة[2]، لذلك يشير المدير التنفيذي أنطونيو ماريا كوستا، لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2010)، إلى ان اهداف التنمية للالفية تمثل ترياق لمنع الجريمة [3]، وهو ما يوكد على ان هنالك علاقة ما بين انخفاض مستويات التنمية وزيادة نشاط الجريمة المنظمة مما يعزز من أهمية التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية في الحد من الجريمة وتعزيز الاســـتقرار والأمن عالمياً،لذلك سـعت الدول في إقليم متعددة لاتخاذ الخطوات بتجاه التنمية، نذكر منها مبادرة رابطة دول جنوب شـــرق آســـيا (ASEAN) لتعزيز التكامل الاقتصـــادي لعام22 – 2025، ما بين الدول

(1) طلعت جياد لجي،نماذج عن اليات التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في إطار المنظمات الدولية والتعاون القضائي،جامعة كركوك كلية القانون والعلوم السياسية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية/المجلد/ 21 (/ العدد) 64 (العام) 1، 2023، ص 626.

(2) United Nations Office on Drugs and Crime،*The Globalization of Crime: A Transnational Organized Crime*،2010, pp. 40-43.

(3) United Nations Office on Drugs and Crime،*The Globalization of Crime: A Transnational Organized Crime*،2010, p. 7

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الأعضاء ساهمت في زيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، مما ساهم في الحد من الفقر والبطالة في المنطقة [1]، وفي أوروبا تم انشاء صندوق التماسك، التابع للاتحاد الأوروبي يقدم دعمًا ماليًا للدول الأعضاء الأقل نموًا لتمويل مشاريع البنية التحتية، والتنمية الإقليمية، التي يقل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها عن 90%، يساهم هذا الدعم في تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء وتعزيز التنمية [2].الجريمة المنظمة تنبع من انعدام العدالة الاجتماعية وغياب الفرص، مما يدفع الأفراد نحو البحث عن بدائل للبقاء وتحقيق المنفعة الشخصية على حساب الصالح العام،يرتكز التعاون الدولي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مفهوم التضامن الإنساني كونه يخلق فرصًا للجميع ويعزز التماسك الاجتماعي، مما يسهم في بناء مجتمعات أكثر عدالة واستقرارًا، وبالتالي تجفف منابع الجريمة المنظمة الكامنه في الفقر والبطالة وعدم المساواة.

2. التعاون في مجال تعزيز الحكم الرشيد:

يعد الحكم الرشيد جهدا حكومي غير مباشر فعال في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ويعرف بانه أسلوب لممارسة السلطة, مبني على العدالة والأمانة والشفافية, يهدف إلى تسيير موارد الدولة المختلفة لتحقيق التنمية على كافة الأصعدة السياسية, والاقتصادية, والاجتماعية , والإداريّة [3] "، ولما كانت مبادى الحكم الرشيد هي (العيش بسلام والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية)، ويسعى إلى تنفيذها عن طريق الانفتاح الاقتصادي الذي اكد عليه البنك الدولي، والانفتاح السياسي الذي اكد عليه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1997، والتي اكدت عليها أيضا في اعلان الالفية للتنمية، من الممكن للجهود التي يقوم بها الحكم الرشيد عبر الياته المتمثلة في: المشاركة، وسيادة وحكم القانون، والشفافية،والفاعلية والكفاءة، والاستجابة والمساواة، والعدالة الاجتماعية، والمساءلة والمحاسبة [4]، ان تمارس دور مهم في تجفيف منابع الجريمة المنظمة عبر الوطنية خصوصا في مجال مكافحة الفساد الذي يوفر البيئة الخصبة لأنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لذلك سعت بعض الدول كسنغافورة، اذ قامت بتأسيس لجنة مكافحة الفساد في سنغافورة ساهمت في تعزيز الشفافية والمساءلة في البلاد، وجعلها

(1) ASEAN Secretariat، *ASEAN Economic Community Blueprint 2025*، Jakarta،2022، p7
(2) European Union, Cohesion Fund, Cohesion Fund Regulation 2023, p. 5.
(3) خيرة بن عبد العزيز. دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، جامعة الحاج الخضر، الجزائر، مجلة الفكر العدد الثامن، 2012، ص 320
(4) مهدي داود سلمان، التنمية المستدامة والحكم الرشيد: دراسة في التاصيل والعلاقات المتبادلة، كلية دجلة الجامة، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد (93)، 2023، ص ص 541- 565.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

واحدة من أقل دول العالم فسادًا [1]، ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD) تُركز على تعزيز الحكم الرشـــيد والديمقراطية وحقوق الإنســـان في القارة الأفريقية [2]، وفي أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، تم افتتاح فرع لمنظمة الشفافية الدولية التي تساهم في تعزيز الوعي بمخاطر الفساد والضغط على الحكومات لتنفيذ إصلاحات[3].

3. الأمن ومكافحة الإرهاب:

يمثل الأمن ومكافحة الإرهاب نموذجًا واضـــحًا للجهود الدولية ذات الطابع الحكومي غير المباشـــر في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فبينما يُنظر إلى الإرهاب كتهديد مباشـــر للأمن القومي للدول[4]،فإن مكافحته تؤدي بشـكل غير مباشـر إلى إضـعاف الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اذ توكد الدراســـات ان هنالك تعاون ما بين الجماعات الإجرامية المنظمة والمنظمات الإرهابية[5]، نظرا لوجود أنشـطة ذات منفعة متبادلة ما بينها على الرغم من أهدافهم المتعاكسـة [6]، الا ان نشـاطهما يمثل خطورة ويعمل على زعزعة واستدامة عدم الاستقرار للدول مما يجعلها بيئة ملائمة لدعم عملياتهما، ليتسنى لها استمرارية انشطتهما، فعادة ما يرتبطان مع بعضهما بشبكة من العلاقات العابرة للوطنية، لاجل الحصول على الأموال والأسـلحة وغيرها من الوسـائل التي غالبا ما تحتاجه التنظيمات الإرهابية لتنفيذ أنشـطتها الاجرامية [7]، ناهيك عن المكاسب المتوخاة لعصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية الناجم عن التعاون مع التنظيمات الإرهابية، ونظرًا لتداخل الأنشـطة الإرهابية والاجرامية مع بضـعهما، سـعت الدول عبر جهود متعددة الاتجاهات، تجسـدت في التشـريعات الدولية والمعاهدات والتعاون الاسـتخباراتي وتبادل المعلومات، لتضييق الخناق على مصادر التمويل لكل منهما، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر، مثال آسـيا:(التعاون الإقليمي في جنوب شـرق آسـيا لمكافحة الإرهاب، من خلال مبادرات مثل مركز جنوب

(1) Quah, J. S. T. . *Combating corruption in Singapore: What can be learnt?* International Journal of Public Sector Management, 23(2), 2010 p 124

(2) NEPAD Planning and Coordinating Agency.*The New Partnership for Africa's Development (NEPAD).* 2001 p 15

(3) Transparency International. (2022). *Corruption Perceptions Index 2022.*. p 7

(4) فارس محمد العمارات، الرهاب العابر للحدود وتداعياته على الامن الدولي، دار الخليج، عمان، 2020، ص 78

(5) Picarelli, John T. "The Troubled Relationship between Transnational Organized Crime and Terrorism: A Malicious International Relations Theory." Global Crime, 7:1, 2006 pp 1-24.

(6) Lebasra, R., Newman, B. R., and Brunner, C., The Criminal Past and Future of Terrorists: European Jihadists and the New Crime-Terrorism Nexus, International Center for the Study of Radicalization and Political Violence (ICSR Report). London 2016, pp. 11-50

(7) محمد عبيد، الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية:التحالفات والمصالح المتبادلة، جامعة عمار ثليجي -الاغوط-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، الجزائر، المجلد (5)، العدد (2)، 2021، ص 205

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

شـرق آسـيا الإقليمي لمكافحة الإرهاب (SEARCCT)، سـاهم في إضـعاف الجماعات الإرهابية في المنطقة[1].

تسـعى الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب إلى تجفيف مصـادر تمويل الجماعات الإرهابية، والتي غالبًا ما تشمل أنشطة إجرامية منظمة كالاتجار بالبشر والمخدرات وتهريب الأسلحة. فعندما يتم تضييق الخناق على هذه الأنشطة لتجفيف مصادر تمويل الإرهاب، تتأثر الجريمة المنظمة بشكل مباشر. لذلك يتطلب التصدي للتهديدات الأمنية، مثل الإرهاب، الذي يمكن أن يوفر فرصًا للجريمة المنظمة للتوسع والانتشار، تعاونًا أمنيًا بين الدول. وبالتالي، فإن جهود مكافحة الإرهاب، وإن كان هدفها الأسـاسـي هو مواجهة التهديدات الإرهابية، إلا أنها تسـاهم بشـكل غير مباشـر في إضـعاف الشـبكات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية.

ومما تقدم تمثل الجهود الحكومية غير المباشرة ركيزة أساسية في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. فمن خلال تعزيز التنمية الاقتصـادية والاجتماعية، تُتاح الفرص وتُقلل الفوارق الاجتماعية التي تُغذي الأنشطة الإجرامية. وبالتوازي مع ذلك، يُسهم تعزيز الحكم الرشيد في بناء مؤسسات فعّالة ونزيهة، مما يُضـعف الفسـاد ويُعزز سـيادة القانون. أما تكثيف جهود الأمن ومكافحة الإرهاب فيُسـهم في تفكيك التحالفات الخطيرة بين الجماعات الإرهابية والشـبكات الإجرامية. ومن وجهة نظري كباحث، تُعد هذه الجهود ذات أهمية بالغة، إذ تُركز على الوقاية من الجريمة المنظمة من خلال معالجة الأسـباب الجذرية لنشوئها، على عكس الجهود الأخرى التي تقتصر على مُجرد مُعالجة أعراضها.

ثالثاً_ الجهود الدولية غير الحكومية المباشرة وغير المباشرة

تتضـمن هذه الجهود دور الجهات الفاعلة غير الحكومية، غالبًا ما يتم التركيز على الجهود الحكومات والمنظمات الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تعتمد على التدابير الأمنية والقانونية، ونحن هنا سـنسـلط الضـوء على أهمية الاسـتراتيجيات غير الأمنية، فجهود التوعية عن طريق الإعلام والتعليم لان لهما تأثيرًا كبيرًا على تكوين الوعي والسـلوكيات، وتطوير الاقتصـاد المشـروع في القطاع الخاص، فتلك الجهود مجتمعه يمكن لهم القيام بدور مُهم في الوقاية من الجريمة المنظمة ووالحد من انتشارها ومكافحتها.، وسنناقش ذلك عن طريق:

(1) SEARCCT. (2022). *Southeast Asia Regional Centre for Counter-Terrorism Annual Report 2022*، p8 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

1. جهود الاعلام:

تســاهم الجهود الإعلامية دور مهم في بناء الوعي العام بمخاطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتغيير الســلوكيات التي تُســاهم في انتشــارها، اذ يؤثر الإعلام بشــكل كبير على تصــورات الجمهور للجريمة المنظمة والجماعات الإجرامية. فالدراما التلفزيونية والأفلام غالبًا ما تُصـــوّر عالم الجريمة بطريقة تُثير الإعجاب والرومانســية، مما قد يُؤدي إلى تطبيع هذه الجرائم في نظر الجمهور وبشــكلا عام فهو يعمل على تكوين التصــورات [1]، ويُمكن أن يُســاهم الإعلام في تشــكيل الرأي العام بشــأن خطورة الجريمة المنظمة وضرورة مكافحتها، ويمكن له أيضًا أن يُؤثر على السياسات العامة والتشريعات المُتعلقة بالجريمة المنظمة[2]، فجهود الاعلام المتمثلة في: الدراما التلفزيونية والأفلام التي تصـــور الجريمة المنظمة عبر الوطنية [3]، والتغطية الإخبارية للقضـــايا المُتعلقة بالجريمة المنظمة[4]، والتحقيقات الاســتقصــائية عن شبكات الجريمة المنظمة والفساد انتهاكات حقوق الإنسان المُرتبطة بها[5]، الحملات الإعلامية المُصممة بشـــكل جيد، من الممكن ان تودي دورًا مُهمًا في تثقيف الجمهور حول أشـــكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتاثيراتها، ومن تلك الجهود، حملة " ليس للبيع " "Not for Sale" لمنظمة :"MTV EXIT"، اذ تُركز هذه الحملة على التوعية بمخاطر الإتجار بالبشر للأغراض الجنسية والعمل الجبري، وخاصـةً بين الشـباب. تسـتخدم الحملة الموسـيقى والفيديوهات ووسـائل التواصـل الاجتماعي للوصـول إلى جمهورها المُستهدف[6].

يُشـــكل الإعلام ســـلاحًا ذا حدين في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. فهو يملك القدرة على بناء الوعي بمخاطرها وتعزيز التعاون لمكافحتها، لكنه قد يُساهم أيضًا في تطبيعها وإعاقة جهود التصدي لها. **اذ** يُمكن للإعلام أن يُطلق حملات توعية مُصـــممة بشـــكل احترافي تُركز على أنواع مُحددة من الجريمة المنظمة، مثل الإتجار بالبشر، تهريب المخدرات، وغسل الأموال. تُسهم هذه الحملات، فشرح طبيعة هذه الجرائم وأســاليبها وتأثيراتها الســلبية على الأفراد والمجتمعات: فعلى ســبيل المثال، يُمكن لحملة إعلامية

(1)Savona, E. U., & Stefanizzi, S. . *Organized crime and the challenge to democracy*. Routledge., 2013 p. 25
(2)Edwards, G., & McCombs, M. . *How the news shapes our civic agenda*. Cambridge University Press. 2018 p. 123
(3)Rafter, N. Criminology goes to the movies: Crime theory and popular culture. New York: New York University Press. 2006
(4)Jewkes, Y. Media and crime. London: Sage. 2011
(5)Hughes, 2011, p. 145
(6): MTV EXIT. (2023). Not for Sale Campaign. Retrieved from http://www.mtvexit.org/

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

حول الإتجار بالبشر أن تُوضح كيف يتمّ استدراج الضحايا واستغلالهم، وأن تُسلط الضوء على التداعيات النفسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الجريمة [1]، وكذلك تشجيع الناس على الإبلاغ عن الجرائم المُشتبه بها والتعاون مع الجهات المُختصة: من خلال توفير خطوط ساخنة أو منصات إلكترونية للإبلاغ [2]، والترويج للخدمات الداعمة للضحايا، مثل الملاجئ والمُساعدة القانونية والنفسية [3]، والتحقيقات الاستقصائية المُعمقة: التي تعد أداةً فعّالة للكشف عن شبكات الجريمة المنظمة وأساليبها وعلاقاتها بجهات فاسدة أو نافذة. ويمكن لهذه التحقيقات ان تُوثّق أنشطة الجريمة المنظمة وتُقدم أدلة دامغة للجهات القضائية من خلال جمع الشهادات، تحليل الوثائق، وتتبع الأموال [4]، وبتالي تعمل على توجيه الرأي العام وتُزيد الضغط على الحكومات لاتخاذ إجراءات فعّالة لمكافحة الجريمة المنظمة [5]،و يُمكن للإعلام أن يُساهم في تعزيز التعاون بين الجهات المُختصة في مكافحة الجريمة المنظمة، مثل الشرطة والنيابة العامة وأجهزة الاستخبارات، من خلال تبادل المعلومات بشأن الجرائم المُشتبه بها والمطلوبين للعدالة [6]،

2. جهود التعليم:

يُعدّ التعليم ركيزةً أساسيةً في بناء حصانة مجتمعية ضدّ الجريمة المنظمة عبر الوطنية. فهو يُسهم في غرس قيم المواطنة والنزاهة والعدالة الاجتماعية، ويُنمّي مهارات التفكير الناقد وحلّ المشاكل، ويُساعد في الحدّ من الفقر والبطالة، لذلك تمثل جهود التعليم احدى الأدوات للوقاية من الجريمة المنظمة عبر الوطنية على المدى الطويل،، مما يُقلل من احتمالية لانخراط في الجريمة المنظمة [7]، فمن الممكن للمنهاج الدراسي أن يُدرج موضوعات تُسلط الضوء على مخاطر الفساد وكيفية مُكافحته، وتُشجع الطلاب على تبني سلوكيات نزيهة [8]، يمكن للتعليم أن يُساعد في تطوير مهارات التفكير الناقد وحلّ المشاكل،

(1)Shelley, L. (2010). *Human trafficking: A global perspective*. Cambridge University Press.pp. 15-22
(2)UNODC, 2010, p. 25
(3) Doezema, J. *Sex slaves and discourse masters: The construction of trafficking*. Zed Books. 2010 pp. 143-146)
(4)Sterling, C. *Octopus: The long reach of the international Sicilian Mafia*. Simon and Schuster. 1994 pp. 112-118
(5) Cockayne, J.*Transnational organized crime: The globalized challenge to states and citizens*. Routledge , 2012 pp. 35-42
(6)Levi & Reuter, 2006, pp. 245-249)
(7)UNESCO. (2016). *Global Citizenship Education: Topics and learning objectives*. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2016, p. 35
(8)Transparency International. (2018). *Corruption Perceptions Index 2018*. Transparency International., 2018, p. 42

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

والتواصـــل الفعّال، والعمل الجماعي. هذه المهارات تُمكن الشـــباب من مُواجهة التحديات واتخاذ قرارات أفضـــل، وتُقلل من احتمالية انجرافهم نحو الجريمة المنظمة [1]، ويُســـاهم التعليم في توفير الفرص الاقتصـــادية وتحســـين مســـتوى المعيشـــة، مما يُقلل من جاذبية الجريمة المنظمة [2]. ومن امثلة البرامج التعلمية بصـــدد ما تم ذكره برنامج "تعليم قيم المواطنة" في المملكة المتحدة، اذ يهدف هذا البرنامج إلى تدريس قيم المواطنة والمسؤولية الاجتماعية للأطفال والشباب في المدارس[3]، وبرنامج "التوعية بمخاطر الفســاد" في ســنغافورة: يهدف هذا البرنامج إلى توعية الطلاب في المدارس والجامعات بمخاطر الفســاد وكيفية مُكافحته [4]. نهيك عن جهود التعليم في تشـــجيع الشـــراكات بين المدارس والجامعات والمنظمات غير الحكومية المُتخصـصـة في مكافحة الجريمة المنظمة: للاستفادة من خبرة هذه المنظمات في تطوير المناهج وتنظيم ورش العمل وتوفير المواد التعليمية.

3 . جهود القطاع الخاص:

يُعدّ القطاع الخاص شـــريكًا فاعلاً في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال تعزيز الشـــفافية والنزاهة في ممارسات الأعمال التجارية، وتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومساهمته في تطوير الاقتصـــاد الشـــرعي وخلق فرص العمل، والتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية. يلعب القطاع الخاص دورًا هامًا في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، فسـلاسـل التوريد العالمية معقدة ومتشـعبة، مما يجعلها عرضـة للاسـتغلال من قبل عصـابات الجريمة المنظمة في أنشـطة مثل الاتجار بالبشـر، وتهريب البضـائع، وغسـل الأموال، لذلك سـاهم القطاع الخاص في مكافحة الجريمة المنظمة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في سلاسل التوريد [5]، والتزاما بمبادرة اتفاقية الأمم المتحدة العالمية (UN Global Compact) التي تُشـــجع الشـــركات على تبني مبادئ المســـؤولية الاجتماعية للشـــركات، بما في ذلك احترام حقوق الإنســـان، ومعايير العمل، وحماية البيئة، ومكافحة الفســـاد. تلتزم

(1)World Bank. (2019). *World Development Report 2019: The Changing Nature of Work*. World Bank, p. 112

(2)United Nations Development Programme. . *Human Development Report 2020: The Next Frontier: Human Development and the Anthropocene*. United Nations Development Programme., 2020, p67

(3) Department for Education. *Citizenship education: Statutory guidance for schools*. London: Department for Education. 2014

(4) Corrupt Practices Investigation Bureau. Anti-Corruption Education. Retrieved from 2023 https://www.cpib.gov.sg/education

(5) Bendell, J. *Terms for endearment: Business, NGOs and sustainable development*. Routledge. 2011 p. 145

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

العديد من الشـركات الآسـيوية، مثل Samsung وToyota، تعمل على تطبيقها في سـلاسـل التوريد الخاصة بها [1]، اذ يُمكن للشركات أن تُساهم في مكافحة الإتجار بالبشر من خلال التأكد من أن سلاسل توريدها خالية من اسـتغلال العمالة والعمل الجبري، ومن خلال تدريب موظفيها على كيفية التعرف على علامات الإتجار بالبشـر والإبلاغ عنها، ومن جهودها تُعزز الشـفافية والإبلاغ عن ممارسـاتها المُتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة من خلال نشر تقارير حول أدائها في هذا المجال. وتُشجع مُبادرات مثل "مُبادرة التجارة الأخلاقية(Ethical Trading Initiative) " و"مُبادرة الإبلاغ العالمي (Global Reporting Initiative) " الشركات على تبني معايير للشفافية والإبلاغ حول أثرها الاجتماعي والبيئي.

اما اطار جهود القطاع الخاص في مكافحة الفساد تجسدات من خلال تبني مبادئ النزاهة والشفافية في ممارسـات الأعمال التجارية، ورفض المشـاركة في الرشـوة والفسـاد، فقد عمد القطاع الخاص في تايوان على تأسيس مركز هونغ كونغ لمكافحة الفساد (ICAC) ساهم في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في هونغ كونغ، وجعلها واحدة من أقل المناطق فسادًا في العالم[2]، يُشارك في الشراكات مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ برامج ومُبادرات لمكافحة الجريمة المنظمة. فعلى سـبيل المثال، يمكن للشـركات أن تُشـارك في تمويل حملات توعية بمخاطر الجريمة المنظمة، أو أن تُقدم الدعم اللوجسـتي لبرامج تدريب القوى العاملة على مهارات مكافحة الجريمة المنظمة، ومن جهود القطاع الخاص دعم برامج التنمية المستدامة في الدول النامية التي تحد من الفقر والبطالة وعدم المساواة، والتي تُعتبر من العوامل الرئيسية التي تسهل انتشار الجريمة المنظمة التي من الممكن أن تساهم في مكافحة الجريمة المنظمة [3]،اذ تقوم مؤسـسـة بيل وميليندا غيتس (Bill & Melinda Gates Foundation) في تمويل برامج التنمية الصـحية والتعليمية في دول نامية في آسـيا وأفريقيا، يُظهر ان الإعلام والتعليم والقطاع الخاص يُشـكلون أطرافًا فاعلة أساسية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويُسهم تفعيل دورهم بشكل أكبر في بناء مجتمعات أكثر وعيًا ومُشـاركة، وفي تعزيز الاقتصـاد الشـرعي، وفي خلق بيئة أقلّ جاذبية للجريمة المنظمة.

(1) UN Global Compact.. *About the UN Global Compact.* Retrieved from 2023 https://www.unglobalcompact.org/

(2) Rose-Ackerman, S. (1999). *Corruption and government: Causes, consequences, and reform.* Cambridge University Press. P112

(3) Porter, M. E., & Kramer, M. R. (2011). *Creating shared value: How to reinvent capitalism and unleash a wave of innovation and growth.* Harvard Business Review, 89(1/2), p. 64

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

مما تقدم في هذا البحث من الممكن ان نحدد استنتاجا تصنيفًا للجهود التي تمَ ذكرها سلفًا ، وخصائص جهود التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ذات البعد الدولي وفق الاتي:

1. **الطبيعة الإقليمية أو الثنائية:** تركز هذه الجهود على التعاون بين الدول على مستوى معيّن، إما على مستوى إقليمي، مثل الاتحاد الأوروبي، أو على مستوى ثنائي، مثل اتفاقية تسليم المجرمين بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

2. **المعيارية:** تشمل هذه الآليات: إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف: مثل اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع ومكافحة الفساد. إنشاء منظمات إقليمية: مثل منظمة الشرطة الجنائية الأوروبية (اليوروبول)،و تبادل المعلومات الاستخباراتية: مثل التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون المختلفة، وإنشاء فرق عمل مشتركة: مثل عملية "الثعبان المزدوج" لمكافحة الاتجار بالبشر والمخدرات، والتعاون في مجال التدريب وبناء القدرات: مثل برامج التدريب التي تقدمها ألمانيا للدول الأوروبية الشرقية.

3. **ذات اهداف:** يهدف هذا البعد إلى: تنسيق الجهود بين الدول على مستوى معيّن،و تبادل المعلومات والخبرات بين الدول، وتسهيل تنفيذ الاتفاقيات الدولية على المستوى الوطني، وبناء قدرات الدول على مكافحة الجريمة المنظمة على مستوى محلي.

وعن طريق تتبعنا لهذه الجهود لوحظ انها تواجه تحديات، ويمكن ان نلخصها استنتاجا بان جهود التعاون الدولي ذات البعد الدولي تواجه مجموعة من التحديات، فإلى جانب التحديات العامة مثل نقص التمويل وغياب الثقة بين الدول، تُواجه هذه الجهود تحديات متعلقة بتفاوت القِدرات بين الِدول، فبعض الِدول تكون أكثر تَطوّرًا وتَمتلك موارد وقوى أمنية أكثر فعالية من غيرها، وأيضًا صعوبات في تنفيذ الِاتفاقيات الدولية على المستوى الِمحلي، فَتَختلف الِأنظمة القِانونية والِإجراءات القِضائية بين الدول،ناهيك عن ما تشكله البِيروقراطية والِعقبات الِإدارية في الِدول المُشاركة، عقبة أمام التّعاون الِفعّال، والِاختلافات في الِأولويات والِأهداف الِوطنية بين الِدول على الِالتزام بِالِاتفاقيات الدولية، مما يُصعّب مِن التعاون الِعملي، وكذلك الِعلاقات الِثنائية والِإقليمية ما بين الِدول، التي قد تكون مُتذبذبة أو مُتوتّرة، على الِالتزام بِالتّعاون وفعالية الِجهود.

وهنا، اصبح باستطاعتنا ان نخلص إلى مقارنة ما بين الجهود العالمية والدولية للتعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وفق الجدول الآتي.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

جدول (1) مقارنة جهود التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة

الخصائص	الجهود ذات البعد العالمي	الجهود ذات البعد الدولي
الطبيعة	شاملة	إقليمية أو ثنائية
القيادة	دول ذات نفوذ عالمي أو منظمات دولية	الدول
الآليات	معايير عالمية، اتفاقيات دولية، هيئات متخصصة، مؤتمرات، برامج تنمية	اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، منظمات إقليمية، تبادل المعلومات، فرق عمل مشتركة، تدريب وبناء قدرات
الهدف	الحدّ من الظاهرة على مستوى العالم	تنسيق الجهود بين الدول

الجدول من عمل الباحث:

ان أهمية الجدول، انه يشرح الفروقات الأساسية بين الجهود العالمية والدولية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مما يساعد على فهم ديناميكيات العمل على ضمنهما، ويُساعد أيضا على فهم المشكلات والتحديات بشكل أفضل. عن طريق تشخيص مميزات وعيوب كل من الجهود العالمية والدولية، لاتباع النهج الأفضل لمكافحة الظاهرة.اذ يُوفر نظرة شاملة عن مختلف الأبعاد التي ينبغي مراعاتها في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ينبغي على الدول تعزيز التعاون وتبادل المعرفة والموارد لتحقيق الأهداف المشتركة، اذ يمكن أن يساعد التنسيق الفعال بين الدول والمؤسسات الدولية في تحقيق نتائج أكثر فعالية، فضلا عن ان زيادة الشفافية في تبادل البيانات والمعلومات بين الدول يمكن أن يسهم في تعزيز فعالية الجهود. الشفافية تعزز من الثقة والتعاون بين الدول وتساعد في تجنب التكرار غير الضروري للجهود.

يمكننا من تقديم تقدم رؤية شاملة حول كيفية توزيع الجهود العالمية والدولية وتأثيرها على التعاون الدولي، من خلال فهم هذه الديناميكيات، بشكل الذي يمكن للدول تطوير سياسات أكثر فعالية تعزز التعاون

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الدولي وتقلل من التفاوت في تحقيق الأهداف، مما يســـهم في إيجاد جهود المنســـقة في تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتعزيز الاستقرار على المستوى العالمي.

رابعاً_ تقييم لجهود التعاون المتعدد الاطراف

تعدّ جهود التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ذات البعد العالمي والدولي مكملة لبعضـها البعض. فالبعد العالمي يُوفر إطارًا سياسـياً شـاملاً للتعاون، بينما يُركز البعد الدولي على التنفيذ على مستوى محلي. لكي تُصبح الجهود أكثر فعالية، يجب دمج هذين البعدين بشكل مُتناسق.

وختاما لما جاء في هذا الموضـوع يُظهر تحليلنا لديناميكيات السـياسـة الدولية المباشـرة وغير المباشـرة، وجهود التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ســـواء اكانت ذات بعد عالمي أو بعد دولي، ان هنالك علاقة تفاعلية ذات طابع سياسي بحت، فبينما تُسهم الديناميكيات المباشرة وغير المباشرة في دفع عجلة التعاون، فإنّ التحديات التي تواجهها تُشـــكّل عقباتٍ يَصـــعُب تجاوزها، مما ينعكس على فعالية الجهود بشـكل عام، فعلى مسـتوى البعد العالمي للجهود الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية مع الديناميكيات، يمكن ان نفسره وفق وجهة نظر تحليلية تتطلبه مقتضيات الضرورة البحثية، ان الشكل الحالي للنظام الدولي الذي يمر بحالة من الفوضى ولا فوضى والسيادة ولا سيادة، مع وجود تنافس ما بين القوى الكبرى، يُصعّب فيه تنسيق الجهود العالمية وإيجاد إطار مشترك مثلاً، صعوبة اتفاق القوى الكبرى على الإستراتيجيات لِمُكافحة الإتجار بِالأسلحة والمُخدرات، بِسبب التّضارب في المِصالح، وتُؤثّر أيضًـا الاختلافات في الأنظمة السـياسـية – ديمقراطية أو اسـتبدادية – على الإلتزام بالتعاون مثلاً تَردد الدول الإستبدادية في الإنضمام إلى الإتفاقيات الدولية، خوفًا مِن التّدخل في شؤونها الداخلية، ناهيك عن بعضـــها الذي اصـــبح احد الجهات الفاعلة في الأنشـــطة الاجرامية للجريمة المنظمة عبر الوطنية اما للمشـاركة في ما تدره من اربح غير مشـروعة أو نتيجة ضـعف شـفافية أنظمتها المالية، أو لاسـتخدامها لتصـفية حسـابتها مع خصـومها من الدول، بينما تُسـاهم المنظمات غير الحكومية في زيادة الوعي وتقديم الدعم لِضـحايا الجريمة المنظمة عبر الوطنية،ولكنها في الوقت ذاته تعاني من ضـعف التمويل والعقبات السيادية والقانونية والأمنية التي تحد من أنشطتها، ناهيك عن سرعة التّطور التكنولوجي والتّغيّر المناخي يُشـكلان تحديات جديدة لِلتّعاون الدولي مثلاً، تَصـعّب مُواكبة التّغيّرات التكنولوجية في الجرائم السيبرانية، تُسـاهم في تَسـهيل الجرائم المنظمة، مثل الإتجار بِالمُخدرات والإتجار بِالبشـر والتهريب، وكذلك اسـتغلال التقنيات المُتطوّرة، مثل التشفير والتهكير والحوالات الرقمية، مما يُصعّب مُكافحتهم.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

اما على المســـتوى الدولي لجهود التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يمكن ان نوضـح طبيعة تاثير الديناميكيات المباشـرة وغير المباشـرة على تلك الجهود، بما هو: ان هنالك اختلاف في تفاعلات ديناميكيات الســياســة الدولية مع جهود التعاون الدولي ذات البعد الدولي، عما تحدث من تأثير على الجهود ذات البعد العالمي، فبينما تُركز الجهود العالمية على وضـــع الإطار القانوني العام وتنسـيق الجهود على نطاق واسـع، تُركز الجهود الدولية على تنفيذ هذا الإطار بشـكل فعّال على مسـتوى إقليمي أو ثنائي، وايضا تُؤثر الأنظمة السياسية بشكل أكبر على التِعاون الدولي في هذا النمط، من حيث تختلف الإسـتراتيجيات والقِدرات بين الدول ذات الأنظمة السـياسـية المختلفة مثلاً، تَصـعب على الدول الإســتبدادية التِعاون مَع دول ديمقراطية في مُكافحة الإتجار بِالبشـــر بِســـبب الإختلاف في المعايير والسـياسـات،و تُؤثّر أيضًـا العلاقات الثنائية والإقليمية بين الدول بشـكل أقوى على التِعاون الدولي، مما يُمكن أن يُؤدّي إلى تَحالفات قوية مُقابل الجرائم المنظمة مثلاً، التِعاون بين دول البحر الأبيض المتوسـط لِمُكافحة الإتجار بِالمُخدرات، وفي السياق ذاته تُساهم التِطورات التكنولوجية في تَحسين التّواصـل وتَبادل المعلومـات بين الـدول، ممـا يودي إلى الحـد مِن الجرائم المنظمـة، وتُؤثّر أيضًـــا على كيفيـة تَطوير الإسـتراتيجيات لِمُكافحة الجرائم السـيبرانية، وتُؤثّر التّغيّرات المناخية على الجهود الدولية من خلال تَوفير الفرص لِلنّشاط الإجرامي في المناطق المُتضررة.

الخاتمة:

على الرغم من التقدم الذي تم تحقيقه، لا تزال جهود التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تواجه تحديات جدية، بسبب المعوقات السياسية وقلة التنسيق والتفاوت في القدرات بين الدول، هي من أهم العوامل التي تعوق النجاح في هذا المجال، مما شـــجع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ان تســـتغل هذه الثغرات لتكون اكثر ضـــرواه، وتعمل على اضـــعاف الدول والمجتمعات عن طريق خلق تهديدات وجودية، يُمكن تحســـين تلك الجهود من خلال تطوير آليات أكثر فاعلية للتعاون بين الدول، كتطوير منظمة دولية متخصـــصـــة تعمل على مواجهة أنشـــطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وزيادة التنســـيق بين المنظمات الدولية وغير الحكومية، وبذل جهود أكثر فعالية للتوعية المجتمعية والتعليم وتعزيز دور القطاع الخاص.

وفيما يخص مفهوم "التعاون الدولي الفعال في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية "، الذي يدمج فيه الابعاد الثلاث لنظريات العلاقات الدولية –الواقعية والليبرالية والبنائية –، اذ وضـــحنا ان لكل

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

نظرية من النظريات الثلاث المشـار اليها مفهوما خاص للتعاون الدولي، ففي النظرية الواقعية يركز على البعد الأمني، والليبرالية يتمحور حول المصـالح الاقتصـادية، وفي البنائية يبنى على القيم والأخلاق، فموجب الابعاد يفسر سلوك الدول في التعاون، واتفقنا ان التعاون الدولي الفعال يبغي ان يتضمن الابعاد الثلاث مجتمعتاً، وبذلك طرحنا مفهوماً جديد للتعاون الدولي الفعال، يمثل المحور الرئيس لأطروحتنا لتفسـير الجهود التعاون الدولي في اطار مكافحة الجريمة المنظمة، وبالاسـتعانة بمفهومي (الحسـاسـية والهشاشـة) فالحساسية تشير إلى: سرعة وحجم التغيير الذي يمس دولة ما جراء تغيّر ظروف الآخرين، أما الهشـاشـة فتشـير إلى: مدى قدرة الدولة على مقاومة التغيّرات يحدثها فاعل آخر، وتقيس "الهشـاشـة" التّكاليف التي يتعرض لها الفاعل عن طريق الأحداث الخارجية' وربط ما تقدم مع خصـائص – القدرة على التغيير، القدرة على التأثير – لديناميكيات السـياسـة الدولية للتعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبدمج المفاهيم الثلاث، مع الديناميكيات وخصـائصـها، مع الية تفاعل جهود التعاون الدولي، والمعالجة التحديات التي تواجه الديناميكيات والجهود، من الممكن ان نوالف ما تم ذكره لطرح نظرية للتعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الا وهي (نظرية الاسـتجابة التعاونية الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية)، لنقدم إطارًا مُتكاملاً لفهم التفاعلات المُعقدة ما بين الجريمة المُنظمة عبر الوطنية وجهود التعاون الدولي الرامية لِمُكافحتها اذ تنطلق من فرضـية أسـاسـية تُشـير إلى: (أن فعالية التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تتأثر بشـكل مباشر بمدى إدراك الدول لخطورة هذه الظاهرة وشعورها بالهشاشة أمامها، فكلما زاد الإدراك، زادت دوافع الدول لتفعيل خصـائص ديناميكيات السـياسـة الدولية الداعمة للتعاون القدرة على التغير والتأثير، ولا يقتصـر الأمر على مُجرد مُواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بل يشـمل أيضـاً جهوداً اسـتباقيةً تُقلّل من جاذبيتها مما يعزز من فعالية التعاون الدولي في التصدي لها).

وتنطلق الية النظرية من وجود علاقةٍ طرديةٍ وعكسـيةٍ ما بين "حسـاسـية" الدول تجاه مخاطر الجريمة و"هشـاشـتها" أمامها، وفعالية التعاون الدولي في التصـدي لها، فعندما تُدرك الدول حساسـيتها لِتداعيات الجريمة عبر الوطنية، وتشـعر بهشـاشـتها أمام ضـراوتها، تُصـبح أكثر ميلًا لِتفعيل ديناميكيات السـياسـة الدولية ذات "القدرة على التغيير" و"القدرة على التأثير" الداعمة لِلتعاون الدولي، بغية مُواجهتها بشـكل فعّال، من خلال تعزيز دور المنظمات الدولية، صياغة اتفاقياتٍ مُلزمة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ومع ذلك، تُشير المُؤشرات إلى أن زيادة الفعالية في التعاون الدولي، وخاصة عندما يُؤدي إلى تغييراتٍ ملموسةٍ في الواقع ويُقلّل من تأثير الجريمة المنظمة عبر الوطنية على الدول، قد يُؤدي في بعض الأحيان إلى تراجع شعور الدول بِـــ "حساسيتها" و"هشاشتها"، مما يُؤثر سلباً على دوافعها لِلتعاون، لِذلك تُشدد النظرية على أهمية الجهود غير المباشرة التي تُساهم في الحفاظ على "حساسية" الدول و"هشاشتها"، من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مكافحة الفساد، وتوعية المجتمع بِمخاطر الجريمة المنظمة. وهكذا، يُصـــبح التعاون الدولي أداةً فعّالةً لِمُكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فقط عندما يترافق مع جهودٍ مُستدامةٍ لِلحفاظ على إدراك الدول لِخطورة هذه الظاهرة والتّصدي لِأسبابها الجذرية، مع الاستفادة من ديناميكيات الســياســة الدولية ذات "القدرة على التغيير" و"القدرة على التأثير" لِتعزيز فاعلية التعاون وضمان استمراريته.

References:

1 .Ashraf Mohamed Lashin, The General Theory of International Crime: An Analytical and Fundamental Study. Dar Al Nahda Al Arabiya for Publishing and Distribution, 2012.

2 .United Nations, General Assembly, Declaration of Principles of International Law concerning Friendly Relations and Cooperation among States, 1970, Document No. (A/RES/2625%20(XXV)), available at: https://docs.un.org/ar/A/RES/2625(XXV)

3 .United Nations, Charter, Preamble, and Article 74, available at: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

4 .League of Arab States, Riyadh Agreement on Judicial Cooperation between Arab States, 1983. Available at: https://www.pacc.ps/uploads/books/2/book-101-cat-2-d-06-01-15.pdf

5 .League of Arab States, Specialized Councils, Council of Arab Ministers of Justice, Statute, Article (1), 1992. Available at: The Basic Law of the Council of Arab Ministers of Justice - Legal Academy

6 .League of Arab States, Council of Arab Ministers of Interior, Arab Convention on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism, 2010. Available at: Draft Declaration of the Arab-Chinese Cooperation Forum

7 .Khairat bint Abdulaziz. The Role of Good Governance in Combating Administrative Corruption and Achieving the Requirements of Administrative

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

Rationalization, Al-Hajj Al-Khader University, Algeria, Al-Fikr Magazine, Issue 8, 2012.

8 .Talat Jiyad Laji, Models of International Cooperation Mechanisms to Combat Transnational Organized Crime within the Framework of International Organizations and Judicial Cooperation, University of Kirkuk, College of Law and Political Science, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Volume 21, Issue 64, 2023.

9 .Fares Muhammad Al-Amarat, Cross-Border Terrorism and Its Implications for International Security, Dar Al-Khaleej, Amman, 2020.

10 .Toolkit to Combat Trafficking in Persons, Global Programme to Combat Trafficking in Persons, United Nations Office on Drugs and Crime, United Nations, 2007.

11 .Mohsen Abdul Hamid Ahmed, Arab Security Cooperation and Security Challenges, Naif Arab Academy for Security Sciences, Riyadh, 1999.

12 .Muhammad Ubaid, Terrorism and Transnational Organized Crime: Alliances and Mutual Interests, Amar University Thleji - Al-Aghout -, Faculty of Law and Political Science, Journal of Legal and Political Thought, Algeria, Volume (5), Issue (2), 2021.

13 .Mahmoud Sharif Bassiouni, Money Laundering: International Responses and Regional and National Combat Efforts.

14 .Mahdi Daoud Salman, Sustainable Development and Good Governance: A Study of Roots and Interrelationships, Dijlah University College, Journal of International Studies, Baghdad, Issue (93), 2023.

15 .Nazim Abdul Wahid Jasour, Encyclopedia of Political Science, Majdalawi Publishing and Distribution House, Amman, 2009.

16 .Integrity Commission of the Republic of Iraq, Iraqi Legislative Frameworks for Transparency and Anti-Corruption, International Instruments and Treaties - Agreements Ratified or Joined by Iraq, Extradition Treaty between Iraq and the United States of America in 1932, accessed May 6, 2024, at the following link: https://nazaha.iq/legislation_list.asp?typ=p3&type=1922

17. Ministry of Justice of the Republic of Iraq, Al-Waqa'i' Al-Iraqiya Newspaper, Agreement on the Extradition of Accused and Convicted Persons between the Government of the Republic of Iraq and the Government of the Islamic Republic of Iran, Issue No. 4258, 2012.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0